

مع قرب مهلة انسحاب القوات العسكرية

زيباري: حاجة العراق تزاد لشراء أسلحة غير أميركية

بغداد/ المدى

جاء اعلان وزير الخارجية هوشيار زيباري حاجة العراق الملحة للحصول على أسلحة للتعامل مع الزيادة المتوقعة في هجمات المتطرفين حين انسحاب القوات الأمريكية، مشيراً الى انه قد يتعين على العراق الابتعاد عن شراء أسلحة أميركية لأسباب مالية وتعاقدية.

وقال زيباري بحسب (رويترز) ان «الحاجة للاستعداد لمكافحة المتطرفين بدون مساعدة الولايات المتحدة تزامنت مع انخفاض حجم الميزانية بسبب تدني أسعار النفط مما دفع العراق الى البحث عن منافذ بيع أسلحة أرخص وأسرع من الموردن الأمريكيين»، مشيراً الى «دول روسيا والصين وفرنسا كمصادر اشترى العراق منها

أسلحة في الماضي». وأضاف ان «الحكومة اعلنت عن رغبتها في الآونة الأخيرة بشراء اسلحة تخصصية كالمطائرات المقاتلة من طراز اف-١٦ من شركة لوكهيد مارتن وديبابات ابرامز ام ايه١ من جنرال دايناميكس وقد تشتري طائرات هليكوبتر من شركة تكسترون وبوينج لكنه آثار أيضا احتمال شراء طائرات

هليكوبتر من فرنسا على سبيل المثال».

واوضح زيباري في إشارة الى موجة التفجيرات الأخيرة التي عكرت اجواء الاستقرار النسبي الذي شهدته البلاد وشككت بإمكانية موعد انسحاب القوات الاميركية من العراق. وأشار زيباري الى ان ادراك التحديات الامنية الوشيكة في

وقت أصبحت فيه الموارد المادية محدودة كان من الاسباب التي دفعت رئيس الوزراء نوري المالكي لبحث إحياء العلاقات العراقية الروسية العسكرية والفنية أثناء زيارته لموسكو قام بها في الاسبوع الماضي. مبينا ان شراء أسلحة أميركية عملية بطيئة للغاية وباهظة التكاليف حتى اذا كانت واشنطن شديدة السخاء في تدريب

وتجهيز قوات الامن العراقية. مؤكدا ان العراق تاريخيا كان يتوقع مصادر المعدات ولذلك فإنه يعتقد انه لا يوجد اعتراض على ذلك. وتابع زيباري ان أصعب الاوقات انتتت، موضحا ان العراق مازال يحتاج الى ان يتعافى وان الموقف يحتاج الى التزام مستمر ودعم من المجتمع الدولي والدول المجاورة للعراق لكي يستمر هذا التقدم.

غياب الحوار المشترك خلق لغة الانسحابات

مجلس النجف يتهمره وينينوى ينسحب ونزي قار يحسم

بغداد- المحافظات/ مراسلو المدى

لازالت عملية انتخاب قيادات الحكومة المحلية في بعض المحافظات تمر بخاض عسير قد تأتي نتائجه خلافا لاتفاقات القوائم الكبرى الفائزة، فيما تستحل الأيام المقبلة ضرورة عقد اصلاحات في بناء تشكيلة مجالس بعض المحافظات واشراك ممثلي القوائم الأخرى لتحقيق توازن قوى يمنع فرط عقد افضية هدت بالانسحاب في حال التفاضل عن توزيع المناصب الإدارية في المحافظة.

وعلى الصعيد ذاته، اعلنت مكاتب حزب الدعوة الإسلامية في محافظة النجف رفضها لقرار قياداتها المركزية حول منح منصب محافظ النجف لقائمة شهاب المحراب معتبرة اياه مخالفا لارادة الجماهير في المحافظة.

جاء ذلك في بيان صادر عن الحزب حصلت (المدى) على نسخة منه طالب «باعطاء منصب المحافظة الى قائمة ائتلاف دولة القانون حسب الاتفاق الذي تم بين الكتل الفائزة في الانتخابات والتي كونت اعضاء مجلس المحافظة والبالغ (٢١) عضواً من اصل (٢٨) عضواً مجموع اعضاء مجلس محافظة النجف».

واشار البيان الى انه «وفقا للاتفاقات السابقة التي كونت اعضاء مجلس المحافظة لدولة القانون ورئيس مجلس المحافظة يكون من حصص تيار الاحرار المستقل فيما تتوزع المناصب الأخرى بين قائمة الوفاء للنجف وتيار الإصلاح الوطني واتحاد النجف المستقل».

واوضح البيان بان «كوادر حزب الدعوة في المدينة تفاجأت بوجود توافقات مركزية تجاوزت مصلحة المحافظة ولم يؤخذ رأينا بها وعليه نطالب بمنصب المحافظ واحترام رأي الناخبين».

واعربت مكاتب حزب الدعوة بحسب البيان عن رفضها منح اي منصب دون مراعاة الاستحقاق الانتخابي. يذكر ان مصادر مطلعة كانت قد كشفت عن وجود توافقات بين القيادات المركزية لحزب الدعوة الإسلامية والمجلس الإسلامي الأعلى حول منح رئيس قائمة شهاب المحراب ونائب محافظ النجف السابق عبد الحسين عبطان منصب محافظ النجف.

وفي نينوى، تصاعدت الاتهامات المتبادلة بين قائمتي نينوى المتأخية والحدياء بشأن مسألة توزيع المناصب الإدارية في محافظة نينوى، تزامن ذلك مع انتقادات القوى السياسية في المحافظة لتوجه قائمة الحدياء في الانفراد واحتكار جميع المناصب الإدارية في المحافظة.

وفي سياق الموضوع، قالت كتلة التحالف الكردستاني ان «من حق مجالس الاضوية والنواحي في سنجار ومحذور والشيوخ وزمار المطالبه بتقرير مصيرهم عن طريق الإسراع في تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور في ضوء انفراد قائمة الحدياء بالسلطة وعدم استجابتها للحوار مع الأطراف الأخرى التي فازت بانتخابات مجلس المحافظة لتشكيل الحكومة المحلية». وحملت كتلة التحالف الكردستاني في بيان لها حصلت (المدى) على نسخة

منه، قائمة الحدياء مسؤولية ما سوف يترتب على نهجها الخاطيء هذا من نتائج وعواقب لا تصب في مصلحة محافظة نينوى، على حد وصف البيان.

وفي تطور جديد، أعلن قائمومقام افضية شيوخ وسنجار ومحذور في مؤتمر صحفي عقده بمحافظة اربيل الخميس الماضي عن مقاطعة مجلس محافظة نينوى رسميا حتى يتم تنفيذ مطالبته متهمين قائمة الحدياء باحتكار المناصب الإدارية في المحافظة وهدوا بالانضمام إلى اقليم كردستان في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم، وقال قائمقام قضاء سنجار نخيل قاسم حسون، ان العراق الجديد بني على أساس ديمقراطي توافقي تشارك به كل اطياف الشعب في إدارة الحكومة ومجلس النواب وبالتالي مجالس المحافظات، واضاف حسون ان قائمة الحدياء حصرت المناصب الإدارية الخمسة في المحافظة بقائمتها وهي بذلك أفقت القوائم الأخرى ومن المؤكد ان ذلك سيؤثر بشكل سلبي على الوضع السياسي والأمني بالمحافظة.

من جانبه، أكد محافظ نينوى ائيل الجبجي ومنسق قائمة الحدياء خلال الجلسة الثانية لمجلس المحافظة التي انعقدت الخميس الماضي ان المجلس سيواصل عقد جلساته بشكل اعتيادي على الرغم من مقاطعة قائمة نينوى المتأخية لها، وحذر من اندلاع فتنة كبيرة في حال استمرار توجيه الانتقادات والتهامات لقائمة الحدياء، داعيا كتلة التحالف الكردستاني إلى

تهتة الأوضاع والطلب من ممثليها المحليين عدم إطلاق التصريحات التي من شأنها إثارة المشاعر بين مكونات المحافظة.

وفي ذي قار، قرر مجلس المحافظة وموصله اعماله وانتخاب رئيس المجلس ونائبه ومحافظ ذي قار ونائبيه وبثقتي اصوات اعضاء المجلس البالغ عددهم ٣١ عضواً، في الوقت الذي اعلن فيه ممثلوا قائمة شهاب المحراب في المحافظة انسحابهم من جلسة الخميس.

وقد حصل المرشح الوحيد لرئاسة مجلس محافظة ذي قار المهندس قصي عمر شريف عن قائمة تيار الإصلاح الوطني على ١٩ صوتا فيما حصل المرشح لمنصب نائب الرئيس عبد الهادي موحان عن قائمة ائتلاف دولة القانون على ٢٢ صوتا بينما كانت هناك اصحابها لأي من المرشحين. كما جرى في اليوم ذاته وبعد رفع الجلسة لفترة محدودة انتخاب المرشح الوحيد لمنصب محافظ ذي قار طالب كاظم عبد الكريم الحسن عن ائتلاف دولة القانون وحصل على ٢١ صوتا فيما انتخب المهندس حسن لعبوس عن تيار الاحرار المستقل نائبا اول له وحصل على ٢١ صوتا بينما تنافس على منصب نائب المحافظ الثاني كل من حيدر عبد الواحد البنيان الذي حصل على ١٨ صوتا وعباس خلف سلمان الذي حصل على ثلاثة اصوات فقط. وقد اقتصر توزيع المناصب الإدارية المهمة على ثلاثة كينيات سياسية فقط

السجن مدى الحياة لجندي أمريكي قتل ٤ سجناء عراقيين

بغداد/ المدى

قضت محكمة عسكرية أميركية بسجن رقيب الجيش الأمريكي مدى الحياة، بعد ثبوت إدانته بقتل أربعة عراقيين قبل عامين، أثناء احتجاجهم في أحد السجون التابعة للقوات المتعددة بالعراق.

وقال الجيش الأمريكي بحسب ما أورثته وكالة الصحافة الفرنسية إن الرقيب أول جون هاتلي ما بالته بالتورط في «مؤامرة» لقتل أربعة سجناء عراقيين، في سجن بالقرب من العاصمة، خلال شهري آذار نيسان من العام ٢٠٠٧.

ويعد الرقيب هاتلي، البالغ من العمر ٤٠ عاما، هو ثالث عسكري أمريكي يصر قرار بإدانته في القضية، التي يتم محاكمة سبعة جنود أمريكيين آخرين فيها يُشتبه في تورطهم بقتل السجناء العراقيين.

إلا أن المحكمة العسكرية، التي عُقدت في «فيليسيا» بألمانيا حيث توجد الوحدة التابع لها الجندي الأمريكي، برأت هاتلي من تهمة قتل عراقي خامس، وتضليل العدالة، كما باعترافاته، قال راموس إن رفاقه لم يطلبوا منه مرافقتهم خلال عمليات

وأصدرت المحكمة الأميركية في وقت سابق أحكاما بالسجن ضد كل من الرقيب جوزيف مايو، البالغ من العمر ٢٧ عاما، لمدة ٣٥ عاما، والرقيب جوزيف ليهي (٢٨ عاما)، بالسجن المؤبد.

وجرى قتل العراقيين الأربعة، خلال فترة ما بين العاشر من آذار، والسادس عشر من نيسان ٢٠٠٧، بعد أن قيودا وعصبت أعينهم، وجرى الغاء جنثهم في قوات مياه ببغداد، بعد تصفييتهم برصاص في الرأس.

وكان المتهمون قد أوقفوا الرجال الأربعة، إثر هجوم تعرض له موقعهم، حيث تكررت تقارير الإدعاء أنهم قاموا بعد ذلك بنقل السجناء إلى منطقة معزولة وقتلهم، وقد وجه الادعاء العسكري الأمريكي عدة تهم للمتهمين، منها القتل العمد، والتآمر لارتكاب جريمة، وتضليل التحقيق.

وفي أيلول الماضي، أصدرت المحكمة حكماً بسجن الجندي بيلمار راموس، لمدة سبعة أشهر، بعدما أقر بذنبه في «المؤامرة»، والتي اكتفي فيها بالحراسة، قرب مدفع رشاش عائد لوحده، بينما قام رفاقه بتصفية الضحايا انتقاما لقتل زملائهم، وشكل الحكم المخفف بحق راموس (٢٢ عاما) جزءاً من صفقة عقدها

الإدعاء معه لحد من فترة عقوبته، مقابل الشهادة ضد رفاقه في الوحدة، وخلال إدلائه باعترافاته، قال راموس إن رفاقه لم يطلبوا منه مرافقتهم خلال عمليات إعدام العراقيين، غير أنه فعل ذلك بناءً على قناعاته الشخصية، مضيفاً «لقد أردت أن أراهم مرة واحدة، وليس هناك عنز أو مير قانوني لذلك».

وسبق للمقدم إيوارد أوبراين، الذي يتولى منصب القاضي في القضية، أن أشار إلى أنه كان يرغب في الحكم على راموس بالسجن لأربعين عاما، لولا أن الإدعاء عقد الصفقة معه، ويات الجندي الأمريكي راموس يواجه خطر سحب الجنسية الأمريكية التي منحت له عام ٢٠٠٦ بسبب الحكم، وترحيله إلى بلده الأصلي تشيلي.

نتيجة الاضرار التي سببها التواجد العسكري في المناطق الاثرية

اليونسكو بصدده اشراك اميركا وبولندا في صيانة آثار بابل

بابل/ اقبال محمد

أكد رئيس هيئة الإحياء والتحديث الحضاري في بابل ان لقاءاته الثلاث مع ممثلي منظمة اليونسكو في باريس ولندن والمانيا تمحورت نتائجها حول تقديم الاضرار التي اصابت المناطق الأثرية في المحافظة وتحديد الجهات المتسببة بها، من اجل اشراكها في صيانتها.

وقال رئيس هيئة الإحياء والتحديث ل (المدى) بأنه عقد أكثر من لقاء مع إدارة الحكومة المحلية في المحافظة وركز في حديثه حول ضرورة التفريق بين السياحة وبين الآثار، وضرويا التعامل مع المدينة بوصفها إرثا حضاريا وإنسانيا ولايجوز بناء أو إضافة ملحقات عمرانية ذات صلة بالسياحة داخل المدينة الأثرية، مطالباً بإزالة الأنغام وملحقات المعاد الحربية عن الموقع وحماية المدينة من خطر التلوث الإشعاعي».

واضاف يجب الالتزام بقانون الآثار والسرث النافذ والابتعاد عن كل ما يلحق ضرراً بالمدينة الأثرية، لأننا نسعى وبالتعاون مع المنظمات الدولية إلى التعامل مع مدينة بابل باعتبارها مدينة عالمية خاضعة لإشراف منظمة اليونسكو.

واشار الى ان المؤتمر المنعقد أخيراً في برلين والذي حضرته مديرة الآثار والتراث في بابل كرس نقاشاته لمدينة بابل الأثرية، والتخذ في ختامه عدة توصيات شددت بمحملها على الانتهاء من تشخيص الأضرار وتحديد الجهة التي تستعمل مسؤولية ذلك وضروية مشاركتها بصيانة المدينة وتأهيلها ودعوة اليونسكو كي تأخذ دورها في هذا المجال وضروية نشاطها من اجل الاعلان الصريح عن الأضرار وتحفيز دول العالم للمشاركة بالصيانة والتأهيل وإعادة افتتاح المدينة أمام السياحة.

يذكر ان الليات العسكرية للقوات الاميركية والبولندية استغلت المنطقة العسكرية عند دخولها الى العراق كمعسكر لقواتها وخاصة الاميركية ما دفع المنظمات المحلية والعالمية الى مطالبتها الحكومة الاميركية سحب قواتها من المناطق الأثرية كونها تتسبب بتصدعات واتلاف للمناطق العسكرية نتيجة للانفلال الكبيرة لياتها العسكرية.

واوضح ان ثلاثة تقارير سابقة حددت الأضرار التي طالت المدينة حيث زارت لجنة دولية متخصصة مكونة من العالم

الآثري المعروف ومدير المتحف البريطاني كمرافق مستقل الدكتور جون غيرتس وحضر أيضاً «ماكجر جيبسن» من جامعة شيكاغو الى مدينة بابل الأثرية عام ٢٠٠٥ بدعوة من وزارة الثقافة، مبينا ان منظمة اليونسكو تحفظت على إرسال ممثلها بسبب الظروف الأمنية آنذاك، واطلعت اللجنة على المعسكر الذي أسسته القوات الأمريكية في نيسان عام ٢٠٠٣، وسلمت القوات الأمريكية المعسكر للقوات البولندية في أيلول عام ٢٠٠٣ وكانت في موجودة قبل ذلك

والوقت واستكملت القوات الأجنبية قاعدة تحتية لقواتها أشرفت عليه شرعة كيلوج براون» وضم المعسكر ٢٠٠٠ جندي. وبسبب ضغط الرأي العام العراقي والعالمي وحملات التضامن مع العراقيين أنجز ثلاثة علماء آثار كانوا ضمن القوات البولندية تقريراً مطولاً بعنوان (التقرير المتعلق بشرط الحفاظ على موقع بابل الأثري) وتضمن الكثير من التفاصيل والأضرار التي لحقت بالمدينة مع صور أفلام وثائقية أعنتها. مريم عمران مدير دائرة الآثار والتراث في بابل

وبمساعدة الأستاذ حيدر عبد الواحد السيد رعد حامد هذا بالإضافة لما أعده البولونيون بالأضرار الحاصلة خلال فترة إعداده في تشرين أول عام ٢٠٠٤. من جهة، أشار د. جون غيرتس إلى أن العلماء البولونيين لم يسجلوا كثيراً من الأضرار التي لحقت بالموقع والتي ثبتها الفريق العراقي، واقترح جون غيرتس في ذلك الاجتماع توحيد التقارير الموجودة المكونة من التقرير الذي أعدته مريم عمران وفريق عمل دائرتها والتقرير البولوني وتقرير جون غيرتس

وفي السياق ذاته، دعا نائب رئيس مجلس المحافظة المنتهية ولايته د. نعمة جاسم البكري الى ضرورة الاهتمام بالمدن البابلية الأخرى، مشيراً الى ان زيارة الوفد حققت ما كنا بانتظاره وحسمت إشكالات بين الحكومة المحلية وهيئة الآثار والتراث، ونحن كمجلس المحافظة مع توجهات اللجنة الدولية لهيئة القصر الرئاسي وإعداده متحفاً عاملاً للحضارة العراقية، كما اقترحت ضرورة الاهتمام والعناية ببعض المدن البابلية المعروفة



هيئة الآثار والتراث الخاصة بالتجاوزات الحاصلة بسبب التصرف العشوائي بالمدينة، فيما أشار العالم جون غيرتس إلى ان المعلومات المتوفرة لدينا الآن مكونة من ثلاثة تقارير ومطابقة بينها والصور والامكان المتضرة، وهي كافية وساقدم تقريري الخاص بعد شهرين مرفقاً بالصور الجوية والفتوغرافية الى منظمة اليونسكو من اجل اتخاذ الاجراءات اللازمة والتي من شأنها اعادة هذه المدينة الأثرية الى مجدها الأول. وتقاطع غيرتس مع رغبة الحكومة المحلية لإعلان القصر الرئاسي للاستثمار لأغراض السياحة كونه لا يصلح بعد ترميمه وتأهيله إلا أن يكون متحفاً للحضارة العراقية في بابل مع مراكز للبحوث والدراسات الخاصة بالمدينة.

من جهتها، أشارت د. مريم عمران مدير الآثار والتراث في بابل إلى الإشكالية الحاصلة مع السياحة لإرماننا بفتح مدينة بابل جزئياً أمام الزوار وعلنا بذلك بناءً على أمر صادر من الوزير نهاية العام الماضي وضمن منطقة محصورة بين بوابة عشتار ومنطقة الأسد، مضيفة ل(المدى) انها لن تسمح بالاستثمار ضمن الرقعة الجغرافية الخاصة بالمدينة الأثرية وبإمكان حصول تلك خارج الحدود الموضوعه من قبل دائرتنا، كما طالب معاون مفتشية آثار بابل عايد حسن الطائي بإزالة المشيدات الحديثة المحقة بالقصر الرئاسي وإذا تعذر ذلك تماماً فيجب أن تكون ملحقة بالدائرة وتغير وظائفها من السياحة لأغراض ثقافية اوفنية.

الى ذلك قال مقرر هيئة الإحياء والتحديث الحضاري علي عبد الجليل «ما نأمل من اليونسكو الدخول القوي لتأهيل المدينة الأثرية والإعلان عن الجهات المسببة للأضرار وتحفيز دول العالم للمشاركة بصيانة المواقع المتضررة وهي كثيرة للغاية»، مشيراً الى انه «لايد من عمل منظم وسريع لإزالة الأنغام وملحقات المدينة من التلوث بعد إصدار دائرة البيئة عدداً من التوصيات حول حصول تلوث في البيئة ستكون له تأثيرات على المدينة ولابد من إزالة المتروكات وهي الآلاف من الأيكياس المملوءة تراباً وكذلك الحاويات وحواجز «الهسكو» واختتم مقرر الهيئة قائلاً: يجب على اليونسكو إلزام المتضرر بتعويضات صيانة وتأهيل مع مشاركة دولية من اجل بابل الحضارة».